Moutoune مجلة متون جامعة سعيدة
ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

تأجير الأرحام بين الرفض والتأييد
دراسة في فلسفة الطب

عادل عوض
- جامعة المنصورة - مصر

ملخص

يسعى الإنسان منذ لحظاته الأولى على الأرض أن يحيا حياة طيبة. ويحاول أن يحقق فيها العديد من الإنجازات والتطلعات والتحديات إلا أن هذه الإنجازات ليس متاحة وممكنة طول الوقت نظرا لوجود العقبات الطبيعية والإنسانية .فأصبح العلم هو وسيلتنا الأولى لتحقيق ما يرغب فيه الأنسان .فعلى مدى قرن عديدة كان العلم بكل امكانيه مسخرا لتحقيق ما يهدف إليه الأنسان. وأحدى هذه الانجازات العلمية التي أدخلت البهجة على حياة البشر ما يعرف التلقيح الاصطناعي الذى ترتب عليه وجود أكثر من شق في العملية الإنجابية وهذا بالتحديد هو محور دراستنا الحالية من البحث فى مفهوم الام البديلة وكذلك عرضنا للحجج الاخلاقية التي تدعم الأم البديلة ،وكذلك عرض لموقف المناهض لمفهوم الأم البديلة مع تناول الشق القانوني وما مستقبل الطفل الناتج عن هذه العملية وكيف يتم التعامل معه وما مدى التأثيرات الأخلاقية التي قد يتعرض لها .هذه الجوانب هى موضوعنا فى هذا البحث.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

Abstract

From his earliest moments on Earth, man seeks to live a good life. He tries to achieve many achievements, aspirations and challenges, but these achievements are not available and possible all the time due to the existence of natural and human obstacles. Science has become our first means of achieving man's desires. For many centuries, science has been harnessed in all its potential to achieve human goals. One of these scientific achievements that brought joy to human life is what is known as artificial fertilization, which has resulted in more than one side in the reproductive process. This is precisely the focus of our current study of research into the concept of surrogate mother, as well as a presentation of the position against the concept of surrogate mother with the legal aspect and the future of the child resulting from this process, how it is dealt with and the extent of the moral effects that may be exposed to. These aspects are our subject in this research.

Surrogate motherhood is a form of co-operative or assisted reproduction that usually includes three persons: a sterile married couple (the intended parents) and a surrogate mother. There are two basic types of surrogacy: traditional surrogacy and gestational surrogacy. In traditional surrogacy, the surrogate mother is artificially inseminated with sperm of the husband. Because the surrogate mother is the hereditary mother as well as the child's pregnant mother, at the postnatal stage she must legally terminate her parental rights, and the intended mother must adopt the child. In this case, the intended father has a genetic link to the child but not to the intended mother. The situation is different in gestational surrogacy. Here the intended father and the intended mother have a genetic link to the child. The surrogate mother simply carries the couple's fetus prepared during the in vitro fertilization process.

The intentional mother herself raising a fetus she and her husband adopted, or who herself raises a fetus that is the product of her husband's[1] sperm, and the donor's egg is not classified as a surrogate mother.

Single couples (e.g. same-sex couples), unmarried men or even unmarried women may also request surrogate mother's services. However, since many surrogate parenting centers limit their services to married couples of the opposite sex, only some of these individuals will succeed in their search. In particular, doctors refrain from assisting couples without any medical reason to seek surrogate mother's services, and directors of centers and clinics are unable to assist any unmarried members of the opposite sex for fear of exacerbating legal risks and moral concerns that were already based on surrogacy arrangements. The complexity of surrogacy arrangements is further complicated by the fact that some surrogate mother's arrangements are commercial, while others of non-commercial surrogacy arrangements involve cash payments to surrogate mothers and third parties facilitating pregnancy. In 2000, the average cost of this arrangement was 60.000$. Surrogate mother's fees, including expenses, are approximately 20$ thousand to 25$ thousand, with the remainder being paid to doctors, lawyers and surrogacy brokers. By contrast, non-commercial surrogacy or "gift" arrangements are being negotiated in particular, especially between an infertile couple and a close relative or friend. No payment is made for the surrogate mother's services, although the spouses usually cover the medical expenses of the surrogate mother.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

مدخل:

الأمومة البديلة شكل من أشكال الإنجاب التعاوني أو المساعد الذي يشمل عادة ثلاثة أشخاص: زوجين عقيمين متزوجين (الوالدين المقصودين) وأم بديلة. هناك نوعان أساسيان من تأجير الأرحام: تأجير الأرحام التقليدي وتأجير الأرحام الحملي. في البدائل التقليدية ، يتم تلقيح الأم البديلة بشكل اصطناعي بالحيوانات المنوية للزوج. ولأن الأم البديلة هي الأم الوراثية وكذلك الأم الحاملة للطفل، يجب عليها في مرحلة ما بعد الولادة أن تنهي قانوناً حقوقها الأبوية ، ويجب على الأم المقصودة أن تتبنى الطفل. وفي هذه الحالة، يكون للأب المقصود صلة جينية بالطفل ولكن ليس للأم المقصودة. الوضع مختلف في تأجير الأرحام الحملي. وهنا يكون للأب المقصود والأم المقصودة صلة جينية بالطفل. الأم البديلة ببساطة تقوم بحمل جنين الزوجين المحضّر خلال عملية التخصيب في المختبر[1].

فالأم المقصودة التي تقوم بنفسها بتربية جنين تبنته هي وزوجها، أو التي تقوم بنفسها بتربية جنين هو نتاج الحيوانات المنوية لزوجها، كما أن بويضة المتبرع لا تصنف على أنها أم بديلة.

الأزواج غير المتزوجين (على سبيل المثال ، الأزواج المثليون) والرجال غير المتزوجين أو حتى النساء غير المتزوجات قد يطلبون أيضاً خدمات الأم البديلة. ومع ذلك، وبما أن عديداً من مراكز الأبوة البديلة تقصر خدماتها على الأزواج المتزوجين من الجنس الآخر، فإن بعض هؤلاء الأفراد فقط هم الذين سينجحون في بحثهم. ويمتنع الأطباء بشكل خاص عن مساعدة الأزواج الذين ليس لديهم أي سبب طبي لطلب خدمات الأم البديلة، كما أن مديري المراكز والعيادات عاجزون عن مساعدة أي أفراد غير المتزوجين من الجنس الآخر خوفا من تفاقم المخاطر القانونية والمخاوف الأخلاقية التي كانت قائمة بالفعل على ترتيبات تأجير الأرحام[2]. مما يزيد من تعقيد ترتيبات تأجير الأرحام أن بعض ترتيبات الأم البديلة تجارية، في حين أن البعض الآخر لترتيبات تأجير الأرحام غير التجارية تجارية تنطوي على مدفوعات نقدية للأم البديلة والأطراف الثالثة التي تسهل الحمل. ففي 2000 ، بلغ متوسط تكلفة هذا الترتيب 60 000 دولار. وتبلغ رسوم الأم البديلة ، بما في ذلك النفقات ، حوالي 20 ألف دولار إلى 25 ألف دولار ، مع دفع بقية الأموال للأطباء والمحامين وسماسرة تأجير الأرحام، وعلى النقيض من ذلك ، يجري التفاوض على ترتيبات تأجير أرحام غير تجارية أو "هدية" بشكل خاص، خاصة بين زوجين عقيمين وأحد أقاربهم او اصدقائهم المقربين. ولا يُعطي أي مبلغ مقابل خدمات الأم البديلة، على الرغم من أن الزوجين يغطيان عادة النفقات الطبية للأم البديلة[3].

حجج أخلاقية ضد الأمومة البديلة ومن أجلها

هناك دافعان وراء عملية تأجير الأرحام:

دافع الغيرية. Altruistic : يظهر هذا الدافع حين تقوم المرأة بهذه العملية بهدف إسعاد الآخرين، وإن كانت تأخذ بعض المال، ولكن الهدف الأساسي مساعدة الغير. ولعل هذا ما كانت تقصده إحدى الأمهات الأجيرات حين قالت : "في الحقيقة إني أعتقد، وبشكل شخصي، أنه لا يجب أن يكون هناك أي وكالات أو شركات خاصة للتجارة بالأم البديلة . فأصحابها ماهم إلا سماسرة يستثمرون كلا الطرفين. إنني أفضل أن

---

[1]Rosemarie Tong, Surrogate Motherhood, in, Applied Ethics, ed. R.G. Frey & Christopher Heath Wellman, A Companion to Applied Ethics, Block well Publishing, U.S.A.2003, P.369.

[2]Ibid, P. 369.

[3]Ibid, P. 369.

تتخذ الحكومة خطوة تجاه إسناد عملية الأم البديلة، بأن تتولى العملية بنفسها، حيث تعرف الأزواج المحرومين بالأم البديلة وتكون العملية دون أي هدف تجاري بحيث إن المبلغ الذي يدفعه الزوجان لا يستخدم سوى لتغطية بعض التكاليف الضرورية فقط. ولا أعتقد أنه يجب أن يسمح للنساء بأن يقمن بهذه العملية من أجل الربح".

أما الدافع الثاني فهو مادي تجاري بحت كما حدث حين أعلنت إحدى الأمهات البديلات - (السيدة كوتن Cotton) - أنها وافقت على القيام بهذه المهمة من أجل الحصول على المال لتغيير ستائر وأثاث منزلها[1].

القاعدة الأخلاقية لا تضر بكرامة الإنسان في ظل فرضية نظام القيم البشرية المشتركة. فهو يزيد إلى أقصى حد من الآثار الإيجابية لتكنولوجيا تأجير الأرحام ، وينقل القيمة الأخلاقية البشرية المتأصلة. ويساعد على إيجاد توازن بين المجتمع البشري وتقاليدنا لتحقيق أكبر قدر من السعادة. وكيفية طرح القواعد الأخلاقية هي إحدى سمات أخلاقيات الحياة على أساس التشريعات.

تسترشد الحجة العملية بأهداف الوسائل أو التقنيات أو الاستراتيجيات المناسبة، مقارنة بعملية التوازن. خلال الدراسة والانتقاء الرشيد لعمل عدة خطط، يمكن اختيار النهج الأنسب وطريقة التعامل . وتستند فاعليته إلى معرفة الخبرة لأن حجج الخبراء هذه لا غنى عنها[2].

في الوقت نفسه، إذا كانت المشكلة العملية تنطوي على جوانب أخلاقية، ينبغي أن تتم الحجة الأخلاقية أولا ، ومن ثم يتم التفاوض. وفيما يتعلق بتأجير الأرحام ، فإن جدوى البحوث الطبية وصلاحيتها هي حجج عملية تتصل بأساس توحيد تأجير الأرحام.

يثبت التاريخ أن أية إساءة استعمال لتكنولوجيا ما ستكون لها آثار سلبية على الإنسان والمجتمع البشري. تكنولوجيا تأجير الأرحام ليست استثناء. ولذلك

، وإلى جانب قانون تأجير الأرحام ، ينبغي أيضا تعزيز القيود الأخلاقية. فالتنظيم الأخلاقي له ضرورة وجدوى. والأخلاق والقانون هما آلية المراقبة الاجتماعية اللازمة. إن التنظيم الأخلاقي الاجتماعي إلى مستوى معين يتمتع بمزايا أكثر من القانون[3].

الأمومة البديلة لديها عديد من المعارضين وكذلك المدافعون عنها، منهم من المنظورات الفلسفية التقليدية والبعض الآخر من المنظورات النسوية المتميزة. وعلى الرغم من تبادل آراء أكثر حماساً بشأن ترتيبات تأجير الأرحام التجارية مقارنة بالترتيبات غير التجارية ، فإن تأجير الأرحام "الهداية" لم يمر دون اعتراض[4].

الحجج الأخلاقية الر افضة للأمومة البديلة

تعد قضية (الأمومة) من أخطر القضايا التى استخدمها المعارضون لعملية الإخصاب خارج الرحم (أ. خ. ر) فهم يرون أن دخول طرف ثالث فيها يؤدى إلى ضياع "معنى الأمومة" فنحن، كما يقولون، نفتح الباب أمام تكوين عائلة قد لا يكون هناك حاجة لأحد من الطرفين لإتمامها. فالزوجة تستطيع أن تستعين بامرأة أخرى

---

[1] ناهدة البقصمى: الهندسة الوراثية والأخلاق، عالم المعرفة (174)، الكويت، 1993، ص186-187.

[2] Jinguo Wang Advances in social Science, Education and Humanities Research, Vol.99 wangna080613@163.com. P.364.

[3] Rosemarie Tong, P.369.

[4] Ibid, P. 369.

تقوم بالحمل مكانها ثم تربي الطفل وحدها ، وكذلك الزوج يستطيع تأجير رحم للحمل ثم يأخذ الطفل، والأخطر في كل هذا أن ينشأ طفل في عائلة من جنس واحد[1].

تتوقف «الأمومة» على العلاقة التي تربط الطفل بأمه. فإذا ألغينا هذه العلاقة ، لأننا لم نعد بحاجة إليها، فإن تركيبة المجتمع ككل ستتأثر، ولهذا لابد أن يعالج الموضوع معالجة حذرة. إذ إن حاجة الأم كما قال (سنجر) يمكن أن تبرر استمرار تكنولوجيا الإخصاب بكل أنواعه. ولكن هل يصح هذا، حتى لو كان على حساب الطفل وعلاقته بوالديه؟ وحتى لو كان هذا على حساب المجتمع الذي قد يختل أساسه إذا ألغينا مثل هذا المفهوم من تركيبه؟ هل يمكن أن نكتفي بمجتمع مثل مجتمع (هكسلي) ليس الأطفال فيه سوي نتاج مختبرات (وحاضنات صناعية)؟ لا شك فى أننا لو سمحنا باستمرار هذه العملية، أعني، دخول طرف ثالث في تكنولوجيا الإخصاب، فإننا سنصل يومًا إلى حد نضطر فيه أن نشرح لأبنائنا وللأجيال القادمة معنى الأمومة). فهل يمكن أن تتحمل مسؤولية من هذا النوع؟ من ناحية أخرى، هناك من يقول إن الأمومة أساسًا علاقة اجتماعية، ومن ثم فلو اختفي منها الجانب تتركها عملية كهذه. إن معرفة أي إنسان بأصوله حق من حقوقه الطبيعية. و«المعرفة » تساعد الطفل على التوصل إلى هويته . إذ إنه يعرف إلى أين ينتمي، وعدم معرفته بذلك ربما يعني حرمانه من حقه الطبيعي. فهل يمكننا ، بوصفنا أفرادًا في مجتمع، أو ممارسين للطب ، أن نتستر على إخصاب أطفال قد يبدؤون حياتهم بنوع من الضرر؟ ثم إذا عرف الطفل بأصله البيولوجي أو بطريقة (مجيئه) إلى هذا العالم، ألن يتوزع ولاؤه بين أكثر من طرف؟ ألن يتساءل عما إذا كان الأخرون يخدعونه أم لا؟[2].

تستند معظم الحجج المناهضة للأمومة البديلة إلى الأضرار التي يعتقد أن هذه الممارسة تؤدي إليها. أولاً ، يُزعم أن الأمومة البديلة قد تضر بالأطفال الذين ينجبون بهذه الطريقة. يخمن النقاد أنه لأن الأم البديلة لا تحمل بالطفل لنفسها بل للآخرين ، فإنها قد تكون أقل حماسًا لرعاية نفسها والجنين طوال فترة الحمل وأقل التزامًا عاطفيًا بالجنين إذا أصبح الحمل، حسب تقديرها، استمراره مرهق للغاية بالنسبة لها. على سبيل المثال، في إحدى الدراسات الرجعية القليلة لدراسة الأمومة البديلة في الأدبيات الطبية حتى الآن، كان لدى ثلثي الأمهات البديلات في العينة وعددهن 41 امرأة، واحد أو أكثر على الأقل من عوامل الخطر التالية قبل الولادة: التدخين، الدخل المنخفض، غير المتزوجين، كما يمكن أن يحدث ضرر للطفل الناتج إذا لم يتم فحص الوالدين المقصودين أو الأم البديلة من الناحيتين الطبية والنفسية من أجل "اللياقة" الأبوية كما هي الحال في سياق إجراءات التبني التقليدية. وأخيرًا، قد يتعرض الطفل الناتج عن ذلك للأذى إذا تم رفضه من كل من الزوجين المقصودين والأم البديلة لأنه غير طبيعي على نحو ما: أو يرغب في إقامة علاقة أقوى مع الأم البديلة بطريقة لا يسمح بها أي من الوالدين المقصودين ولا الأم البديلة تكون على استعداد للقبول به. ثانيًا، ادعي أن ممارسة الأمومة البديلة قد تضر بالوالدين المقصودين أو الأم البديلة وأسرتها. وعلى وجه التحديد، يقال إن إدخال أطراف ثالثة في عملية الإنجاب البشري قد يضعف بعض العلاقات الزوجية والأسرية. وإذا كان أحد الوالدين المقصودين هو الوحيد المرتبط وراثيا بالطفل، جاز لذلك الوالد أن ينظر إلى نفسه على أنه لديه حق أكبر في الطفل، حق يُعترف به أمام المحاكم في حالة الطلاق علي سبيل المثال [3]

في حالات نادرة ، يمكن تصور أن الأب المقصود قد يشكل رابطة نفسية غير مناسبة مع الأم البديلة ، وينظر إليها ، بدلا من زوجته ، على أنها الأم "الحقيقية" لطفله. وقد تحدث أضرار أخرى محتملة للوالدين

---

[1] ناهدة البقصمى: ص189.

[2] المرجع نفسه، ص190.

[3] Rosemarie Tong, P.370.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

المقصودين إذا قامت الأم البديلة ، على سبيل المثال ، بتعريض الجنين عمدًا للضرر ، وتهدد بإنهاء الحمل ما لم تتقاضَ المزيد من المال ، أو ترفض التخلي عن الطفل عند الولادة.

تشمل الأضرار التي يمكن أن تلحق بالأم البديلة محاولات الوالدين المقصودين لفرض عقود تقيد استقلالها الذاتي لا تتطلب منها الموافقة على الرعاية السابقة للولادة فحسب، بل أيضا الحصول على فحص أمينوسي، وإجهاض الجنين أو عدم إجهاضه، حسب النتائج. وعلى الرغم من أن هذه العقود يُنظر إليها عموما على أنها غير ملزمة، فإن الأم البديلة قليلة المعلومات قد لا تدرك قوة حقوقها في رفض العلاج أو الإجهاض. وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن للوالدين المقصودين رفض دفع الأجر للأم البديلة ، أو يرفضان قبول الطفل عند الولادة إما لأن الطفل لا يروق لهما أو لمجرد أنهما فقدا الاهتمام بأن يكونا أبوين. في حالات تأجير الأرحام الإيثاري ، قد يضغط الوالدان المقصودان على صديق أو قريب لإثبات حبهما لهما خلال منحهم هدية طفل[1].

قد يصيب الضرر أيضًا أسرة الأم البديلة. فإذا كانت الأم البديلة متزوجة، قد يرفض زوجها أن تعمل زوجته كأم بديلة ، ولا سيما إذا كان ينظر إلى زوجته على أنها تحمل طفل رجل آخر، أو إذا كان يري الحمل مهمة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لزوجته. وإذا كان لدى الأم البديلة أطفال ، فقد يبدؤون في التعبير عن مخاوفهم بشأن السبب في أن الأم لن تحتفظ بالطفل وما ينذر به قرار الأم على أمنهم.

فوق هذه الأضرار المحتملة للأفراد، يرى المنتقدون أن الضرر الاجتماعي الأكبر الذي تسببه الأمومة البديلة. كما يرونه. ترتيبات تأجير الأرحام تضر بالمرأة بعدة طرق. أولاً ، تستغل هذه الترتيبات النساء المستضعفات اللائي يحتجن إلى المال ، أو اللائي يحاولن التعويض عن حقيقة أنهن في الماضي قد أجهضن طوعا أو تخلين عن طفل عن طريق التبني. والواقع أنه في إحدى الدراسات تعمل ترتيبات تأجير الأرحام على تحويل جميع النساء إلى حاويات أجنة، أو أرحام من أجل الإيجار ، أو آلات إنجاب. وثانيًا، تؤدي هذه الترتيبات إلى انقسامات مدمرة بين النساء. وتقوم النساء الثريات نسبياً بتوظيف نساء فقيرات نسبياً لتلبية احتياجاتهن الإنجابية ، مما يضيف خدمات إنجاب الأطفال إلى خدمات تربية الأطفال التي تقدمها النساء المحرومات اقتصادياً على تقديمها للنساء المتميزات اقتصادياً[2].

كما أن هناك نقد يثير فى نفوسنا القلق هو الخوف من أن يخلق موضوع الأم البديلة فجوة عميقة بين الأغنياء والفقراء، لأن النساء من الطبقة الغنية الآن لن يحتجن إلى الإنجاب بعد الآن، بل الفقيرات المعدوات هن فقط من يقن بذلك ويقومن بذلك بدافع الحاجة، ولكن السيدات أبناء الطبقة الغنية لديهم خوفً من تشويه أجسادهن، على سبيل المثال، يريل تيفز، لذا فإن النساء الأثرياء في المستقبل يودعن ببساطة أجنة لهن في الحاضنات وتعُدْنَ إلى حياتهن الطبيعية، ولكن ماذا عن النساء الفقيرات أو اللاتي يفتقرن إلى التغطية الطبية لذلك؟.

تثير مسألة دفع التعويضات أو الأجور، عديد من القضايا والمسائل المتعلقة بإيثار الغير والعلاقات القائمة على الإهداء ، وربما كانت هذه القضايا مماثلة للقضايا المتعلقة بالتبرع بالأعضاء أو التبرع بالدم أو بمنح النطفة أو البويضة . فدفع مقابل المنح النطفة أو البويضة للإخصاب في رحم أم بديلة ، وحتى دفع مقابل للقيام بوظيفة الأم البديلة تقلل من مدلول الغيرية أو الإيثار فيما يمكن أن يكون هدية . وتتأكد هذه الظاهرة حينما تتم ترتيبات استعارة الأم بمعرفة وكالة تجارية، ولقد عارضت الجماعة الأوروبية (كلوفز ١٩٨٩) السماح لوكلات تجارية بتولي التعاقدات مع الأمهات البديلات. لأن ذلك العمل يخضع لكثير من المراقبين ،

---

[1]Ibid, P. 371.
[2]Ibid, P. 371.

يحمل في طياته خطر استغلال النساء الفقيرات. ولقد أدت الأساليب المتبعة في سوق الأمهات البديلات إلى ظهور مشكلة قضائية تتمثل في عدالة فرص الاستفادة من خدمة نادرة . وبهذا تصبح الوالدية دون الحمل والولادة سلعة أخرى تتوافر فقط لميسوري الحال[1].

الواقع أن سبعة من البرامج الثلاثة عشر التي شملتها الدراسة الاستقصائية كن يرغبن في أن يكُنَّ أمهات بدائل مقابل الحصول علي الرفاهية، وأن متوسط دخل كل الأمهات البدائل التي قبلت من البرامج الثلاثة عشر كان 18 ألف دولار أميركي في الكونجرس (1988). والأسوأ من ذلك أن ترتيبات تأجير الأرحام تتقطع وتتخصص في عملية الإنجاب، فتقسم النساء إلى ثلاث مجموعات : الأمهات الوراثية، والأمهات الحوامل، والأمهات المربيات.

بالإضافة إلى إثارة القلق بشأن استغلال المرأة ، يثير منتقدو الأمومة البديلة شواغل بشأن إضفاء الطابع السلعي على الأطفال. وبدلاً من تبني طفل أو التعامل مع عدم الإنجاب، يصر زوجان عقيمان على أن الطفل الوراثي هو وحده الذي سيفعل ذلك، فيعرضان دفع كل ما يمكن دفعه للحصول على نوع الطفل الذي يريدانه. أو ببساطة لأسباب تتعلق بالراحة أو الغرور، تستخدم المرأة الخصبة امرأة أخرى لتخضع لمخاطر وعدم ارتياح الحمل بالنسبة لها. وفي ظل هذه الظروف، يلاحظ المنتقدون أن حب الوالدين يصبح مشروطًا للغاية، ويقول المنتقدون إنه لا ينبغي النظر إلى الأطفال على أنهم "منتجات" يتم تصنيعها في أرحام النساء مقابل ثمن. فهي ليست دمي "كين" و "باربي" ليتم بطلب من الكتالوج[2].

يشير معارضو تأجير الأرحام إلى وجود تشبيه بين البدائل التجارية والبغاء. وتذكر ماري وارنوك اعتراضًا مماثلًا ، من المفترض أن يعبّر عنه طبيب، حيث يوصف البديل بأنه شكل من أشكال الاستغلال مماثل للدعارة. تقول أندريا دوركين الأميركية المعروفة ، الأمومة تحولت إلى فرع جديد من بغاء الإناث بمساعدة العلماء الذين يرغبون في الوصول إلى الرحم من أجل التجريب والقوة. ويمكن للمرأة أن تبيع القدرات الإنجابية بالطريقة نفسها التي تبيع بها البغايا المسنات البغايا الجنسية ولكن دون وصمة عار بسبب عدم وجود علاقة جسدية. إن الرحم ، وليس المهبل ، هو الذي يتم شراؤه.

ليس من الصعب اكتشاف أوجه تشابه بعينها بين البغاء وتأجير الأرحام. ويلاحظ بروكوبيفيتش ما يلي: "في كلتا الحالتين يتم تقديم الخدمة المادية للمرء ، وفي كلتا الحالتين لا تكون العلاقة الشخصية أو العاطفية مطلوبة لإتمام الصفقة ، وفي كلتا الحالتين يتم تقديم تعويض مادي عن الخدمات المادية المقدمة"[3].

هذه أوجه التشابه ، كما يشير بروكوبيفيتش بحق ،سطحية وغير مهمة نسبيًا مقارنة بالاختلافات بين الحالتين. كما أنها سمات مميزة لمعظم المعاملات التي يتم فيها تداول العمل البدني مقابل تعويض مادي. ويحدث كل يوم أننا نتبادل المال مقابل الخدمات دون تشكيل "علاقة شخصية أو عاطفية عميقة" مع بعضنا البعض. هؤلاء الذين يزعمون أن تأجير الأرحام يشبه الدعارة على هذه الأسس (وبالتالي فهي غير أخلاقية) لابد وأن يعيشوا في مجتمع من "البغايا" ، وأن يشعروا بعدم الارتياح الشديد إزاء الموقف.

---

[1]يوجين برودى: تقنيات الطب البيولوجية، ترجمة يوسف يعقوب السلطان، مؤسسة الكويت، الكويت،1998،ص160.

[2]Rosemarie Tong, P. 372.

[3]Anton A Van Nicker, The Ethics of Surrogacy: Women's Reproductive labour, January 1995. http://www.Researchgate.net/Rublication/14425289. P.346.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

إن التشبيه بين تأجير الأرحام والبغاء ليس كافيًا لإثبات أن تأجير الأرحام غير أخلاقي. وتحاول أندرسون إجراء مناقشة أكثر تعمقًا للاعتراض على أن تأجير الأرحام خاطئ لأنه يسلع العمل الإنجابي للمرأة. وتكتب أن تطبيق المعايير الاقتصادية على مجال عمل المرأة يشكل انتهاكا لمطالبتها باحترامها واعتبارها. أولا ، "بإلزام الأم البديلة بقمع ما تشعر به من حب أبوي للطفل، تحول هذه المعايير عمل المرأة إلى شكل من أشكال الاغتراب في العمل. (يفهم "العمل المغترب" هنا بالمعنى الماركسى المزدوج ، أي جعلها الحالة التي يُفصل فيها ناتج العمل عن منتجه ، ولكن يتم فصلها عن المنتج بالضبط لأن المنتج سلّمها لشخص آخر ، وبشكل أعم ، إلى السوق). وثانياً ، بما أن أندرسون تستمر في "التلاعب بمنظور الأم البديلة المتطور وحرمانها من الشرعية في حملها ، فإن معايير السوق وقد تحط من شأنها"[1].

رد أميسون على الاعتراض الأول هو ببساطة أن العقد "لا يشترط على الأم البديلة أن تشعر بطرق معينة ، بل أن تتصرف بطرق بعينها". ويقر بأن العقد قد يتطلب منها أن تتصرف ضد مشاعرها للوفاء بشروطها ، وأن عملها قد يتحول إلى عمل مغترب إلى هذا الحد. ولكن في مجتمع ليبرالي، يقرر أرنيسون أن العمل المغترب ليس ممنوعاً.

يمكن تلخيص رده على الاعتراض الثاني (أن العقد ينفي الشرعية للمنظور المتطور للبديلة عن حملها) على النحو التالي. يحدد أي عقد سلوك المرء في المستقبل إلى حد ما. ولا ينكر توقيع العقد أن آراء المرء ومشاعره قد تتغير في أثناء ذلك. ولكن الخضوع لتغيير وجهة نظر المرء ، أو آرائه أو مشاعره ، لا يغير شروط العقد ، لأن من شأن ذلك أن يتحدى الغرض من العقد، أي تقديم ضمانات متبادلة لكيفية تصرف طرفيّ العقد في المستقبل. وباختصار ، فإن وجهة نظر أميسون تتلخص مرة أخرى في أن العقد لا يتطلب من الأم البديلة أن تنكر أو تقمع مشاعرها ومنظورها المتغير، بل تعمل فقط بالطريقة التي يحددها العقد[2].

بهذه الملاحظات يفتقد أميسون تماما النقطة التي يحاول أندرسون أن يدلي بها. فالجميع يعلم أن "العمالة المستغربة ليست محظورة في مجتمع ليبرالي" ، وأنه من غير اللائق (أو على الأقل من غير المطلوب) أن أقيم علاقة شخصية وعاطفية مع كل خبّاز قبل أن أشتري خبزه ، أو مع كل كهربائي قبل أن استخدم خدماته. أنا استخدم هؤلاء الأشخاص على أنهم ليسوا أكثر من وسيلة لتحقيق غاية, ولا أحد يشكو من أن معاملتي لهم تشبه البغاء.

لكن وجهة نظر أندرسون ليست أن تأجير الأرحام غير أخلاقي لأنه شكل من أشكال العمل المستغرب ، بل لأن الحمل لا ينبغي أن يتحول إلى عمل مستغرب. إن حرمانك للمرء من مشروعية وجهة نظره بشأن عمله ، وإبعاده عن مشاعره ، والاضطرار إلى العمل ضد عواطفه ، ليس بالأمر الخاطئ في حد ذاته ، بل هو الخطأ فقط إذا كان العمل المعني هو العمل التناسلي للمرأة (أو أي شكل خاص آخر من أشكال العمل). ومن هذا المنطلق فإن تأجير الأرحام شبيه بالبغاء: ليس لأن كلاهما شكلان من أشكال العمل المستغربة ، بل إن القدرة الجسدية (الجماع الجنسي والحمل) التي ينبغي أن تحظى باحترام خاص ، تتدهور إلى شكل من أشكال العمالة المستغربة. وما يكمن في صميم الاعتراض على أن تأجير الأرحام شبيه بالبغاء، هو أن العمل التناسلي للمرأة، مثل نشاطها الجنسي ، لا ينبغي مقارنته ومعاملته بالطريقة نفسها التي تعالج بها أشكال العمل البدني الأخرى. يقول أندرسون أن "الحمل ليس مجرد عملية حيوية - منطقية ولكن أيضا ممارسة اجتماعية. إن عديدًا من

---

[1]Ibid, P. 346.
[2]Ibid, P. 346.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

التوقعات والاعتبارات الاجتماعية تحيط بعمل الحمل لدى النساء، الأمر الذي يجعل منه مناسبة لكي يعد الآباء أنفسهم للترحيب بحياة جديدة في أسرتهم[1].

سوف نسعى النظرية القائلة بأن العمل التناسلي للمرأة يختلف في جوهره عن أشكال العمل الأخرى "نظرية عدم التماثل"، تبعا لـ ديبرا ساتز. لكن هل هذه الأطروحة صحيحة ؟

هل هناك أي شيء متأصل في العمل التناسلي للمرأة ينبغي أن يمنعنا من سلعته أو تحويله إلى شكل من أشكال "العمل المستغرب" ؟ وتشير ساتز إلى عدد قليل من "الأطروحة الجوهرية" التي تركز على السمات البيولوجية أو الطبيعية لعمل المرأة التناسلي، على سبيل المثال أن العديد من مراحل عملية الإنجاب لاإرادية، في حين أن أشكال العمل الأخرى طوعية في كل خطوة تقريبا ؛ وأن العمل الإنجابي يمتد لفترة تقارب تسعة أشهر ، في حين أن أشكال العمل الأخرى لا تستلزم عادة التزاما طويل الأجل ، وأن العمل الإنجابي ينطوي على قيود كبيرة على سلوك المرأة أثناء الحمل ، في حين أن أشكال العمل الأخرى أقل تأثيرا فيما يتعلق بجسم العامل[2].

ساتز محقة في رفض الحجة القائلة بأن هذه الخصائص للعمل الإنجابي يمكن استخدامها لإثبات نظرية عدم التماثل. وليس من الصعب تسمية أشكال العمل الأخرى التي لها الخصائص نفسها التي تشير إليها الأطروحة الجوهرية على أنها السمات المميزة للعمل الإنجابي، كما أن ساتز محقة في رفض زعم باتمان بأن العمل الإنجابي للمرأة يشكل "جزءاً لا يتجزأ" من هويتها مقارنة بقدراتها الإنتاجية الأخرى ، وبالتالي لا ينبغي التعامل معه بوصفه سلعة قابلة للاغتراب. ولن نحاول أن ننتقد وجهة نظر باتمان . فنحن نترك ذلك لأولئك النساء اللاتي قررن عدم إنجاب الأطفال لمصابات بالعقم والنساء بعد سن اليأس (وجميعهن، في رأي باتمان، يعانين من أزمة هوية خطيرة). وبدلاً من ذلك ، يتعين علينا أن نركز على جانب من جوانب العمل الإنجابي الذي تتغاضى عنه النظرية الجوهرية وفكرة باتمان: الحقيقة الواضحة متمثلة في أن المرأة الحامل تحمل جنينا ستلده في النهاية[3].

تحلل الأطروحة الأساسية خصائص العمل الإنجابي بشكل مستقل عن - دون أي ذكر - الأطفال الذين يُنجبون عن ذلك. وبالمثل، يرى باتيمان أن العمل الإنجابي جزء لا يتجزأ من هوية المرأة ، دون الإشارة إلى الطفل الناتج عن ذلك ، وهو بالتأكيد أهم جزء من الحمل. وهذا بالضبط ما يميز العمل الإنجابي للمرأة عن أشكال العمل الأخرى ، أي إن ناتج عملها ليس شيئا بل شخصا. والعلاقة بين المرأة الحامل والجنين الذي لم يولد بعد تختلف أساسا عن العلاقة بين العامل ومنتجه المادي. ويمكن تفسير ذلك بطرق عديدة. ونحن مبالون إلى ملاحظة بوبيريان التي مفادها أن علاقة الشخص بالأشياء المادية علاقة آلية ؛ الأشياء وسيلة لتحقيق غاية ، ولكن ليس نهاية في حد ذاتها. وعلاقات الناس بأشخاص آخرين ، وعلاقات الأمهات بأطفالهن الرضع على وجه الخصوص ، تختلف اختلافًا واضحًا. إن الأطفال ليسوا وسيلة ، بل غاية في العلاقات مع أمهاتهم ؛ فالأمهات يعتبرن العلاقة غاية ذات مغزى في حد ذاتها ، وليس (إذا كانت العلاقة حقيقية) وسيلة لتحقيق غاية أخرى. وبالتالي ، فبدلا من القول بأن العمل الإنجابي هو الجزء الأكثر تكاملا من الهوية الأنثوية (كما يفعل باتمان) ،

---

[1] Ibid, P. 346.
[2] Ibid, P. 347.
[3] Ibid, P. 347.

يمكن للمرء أن يزعم أن الرابطة بين المرأة الحامل وطفلها عادة ما تكون (أو ينبغي أن تكون) جزءا لا يتجزأ من حملها[1].

الحجج الأخلاقية المؤيدة للأمومة البديلة

يزعم أنصار الأمومة البديلة أن المخاوف التي أثيرت بشأن الأمومة البديلة هي مخاطرة تخمينية ولا علاقة لها بالترتيبات القائمة حالياً ". وعلى وجه التحديد ، يزعم أولئك الذين يفضلون تأجير الأرحام أنه من غير المرجح إلى حد كبير أن يتعرض الأطفال الناجمون عن هذه الترتيبات للضرر بأي شكل من الأشكال. على سبيل المثال ، تزعم محامية الحقوق الإنجابية لوري أندروز Lori Andrews أن الأمهات البديلات اللاتي قابلتهن وصفن أنفسهن على نحو موحد بأنهن يعاملن حملهن "البديل" بقدر أعظم من الرعاية التي قد يعاملن به واحدة من حملهن على وجه التحديد لأنهن يحملن طفلاً لشخص آخر.

بالإضافة إلى ذلك ، تؤكد أندروز ، شأنها شأن غيرها من المدافعين عن الإنجاب التعاوني ، أنه ليس من الإنصاف أن يُطلب من المنتجين التعاونيين أن يتم فحصهم طبياً ونفسياً من أجل لياقة الأبوة، لأن الأزواج القادرين على الإنجاب بصورة طبيعية مسموح لهم بأن يفعلوا ذلك دون أي فحص على الإطلاق. ومن المؤكد أن أنصار تأجير الأرحام يقرون بأن هناك بعض حالات رُفض فيها الأطفال من قبل الوالدين المقصودين والأمهات البدائل كما هو الحال في قضية ملاهوف Malahoff الشهيرة التي رُفض فيها أي طفل مولود بداء الدماغ الجزئي من قبل منتجيه. ولكن ، في معظم الحالات ، كل شيء يسير على ما يرام ويتم إحضار طفل مرغوب فيه إلي البيت الذي أعده له الأبوان بحب[2].

إن الرغبة أو الاحتياجات الإنسانية، كما يدعي جوزف فلتشر Joseph Fletcher، "هي التي يجب أن تكون لها الأولوية في كل إنجازاتنا البشرية". ولذلك فإن أقوى مبرر للسماح لعملية الى (أ. خ. ر) هو (الرغبة) أو حاجة الوالدين الطفل – كما سبقت الإشارة – إذ إن أي امرأة ، كما يقول سنجر Singer مستعدة أن تخضع نفسها الاختبارات مروعة للتأكد من قدرتها على الإنجاب، وتعريضها للجنة طبية استشارية ، ثم إخضاعها لعملية استخراج البويضات، عن طريق المنظار.. ثم بعد ذلك تحاول جاهدة أن تجد من يحمل عنها هذه البويضات في الوقت الذي تعلم فيه أن الأم البديلة قد ترفض إعطاءها الطفل أو تبتزها، مثل هذه المرأة لابد أن تكون بأمس الحاجة لهذا الطفل. إن الرغبة كما يقول كل من "فلتشر" و"سنجر" مبرر كاف لإتمام هذه العملية حتى لو دخل فيها طرف ثالث[3].

كما يجادل المدافعون عن ترتيبات تأجير الأرحام أيضا بأنه لا يوجد دليل تجريبي يذكر على الادعاءات بأن الوالدين المقصودين أو الأم البديلة أو عائلة الأم البديلة تتضرر من الأمومة البديلة. على العكس من ذلك ، في تقديرهم مثل هذه الترتيبات الأبوية ذات فائدة كبيرة لجميع الأطراف المعنية. المستفيدون الرئيسون هم ، بالطبع ، الآباء المقصودون الذين لن يكون لديهم إمكانية إنجاب طفل مرتبط وراثيا بهم.

لكن الأم البديلة هي أيضا المستفيد الرئيس من ترتيبات تأجير الأرحام. ويدعي المدافعون عن الأمومة البديلة أن معظم الأمهات البدائل يتمتعن بالأمان المالي ، ويتم فحصهن بدقة ، وإبلاغ النساء الراغبات في بيع أو التخلي عن خدماتهن الإنجابية القيمة[4].

---

[1] Ibid, P. 347.

[2] Rosemarie Tong, P. 372.

[3] ناهدة البقصمي، ص184.

[4] Rosemarie Tong, P.372.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

لكن مفكرا أخلاقياً مثل هاريس Harris يرى أنه لا يوجد أي خطأ أخلاقي في تأجير الرحم من أجل حصول الآخرين على طفل. ولكن الخطأ الأخلاقي يبرز حين تجبر المرأة على أداء عمل كهذا تحت وطأة الحاجة الاقتصادية. وينطبق ذلك على أي نوع آخر من تأجير الجسد ، فالمشكلة ليست في التبرع بالحمل - وأخذ مبلغ بسيط - بدلا من صاحبة البويضة، وإنما تكمن المشكلة في الجانب المادي من الموضوع، أي في استغلال الناس بعضهم لبعض. فقد تستغل الأم البديلة الزوجين، وقد يحدث العكس حين تضطر الأم البديلة أن تمر بعملية كهذه من أجل حاجتها الملحة للنقود[1].

بالإضافة إلى ذلك ، لا تواجه معظم الأمهات البدائل صعوبة تذكر ، إن وجدت ، في التخلي عن الطفل للوالدين المقصودين. ونادرًا ما تقوم الأم البديلة بالإبلاغ عن إصابتها بالصدمة النفسية التي تعاني منها عديد من الأمهات عند الولادة عندما يقررن التخلي عن طفلهن للتبني. في حين أن 75% من الأمهات الوالدات في إطار التبني يقررن الاحتفاظ بطفلهن، فإن البيانات المتاحة تشير إلى أن أقل من 1% من الأمهات البدائل يغيرن رأيهن بشأن منح الطفل للوالدين المقصودين. وأخيرًا ، ليس صحيحًا ببساطة أن أبناء الأم البديلة يفترضون أنها تنوي التخلي عنهم. على العكس من ذلك، التخمين هو أنهم فخورون بأمهم لإعطائها زوجين وحيدين الفرصة للحصول على عائلة خاصة بهم[2].

يزيد تعزيز القواعد الأخلاقية لتكنولوجيا تأجير الأرحام من قيمة نفعها إلى أقصى حد. وتتعلق جدوى القواعد الأخلاقية بعدة جوانب. ومن المسلم به على نطاق واسع أن تأجير الأرحام هو التعويض المعقول والإيثار. وفي سياق الظروف التقنية الراهنة ، فإن تأجير الأرحام هو السبيل الوحيد الممكن للأزواج العقم لإنجاب الأطفال. ويتسم التناقض بين الاستقلالية والسيطرة بالشراسة بوجه خاص عند معالجة المشاكل الأخلاقية للقانون الخاص. وينبغي حظر السياسة التشريعية المتعلقة بظاهرة تأجير الأرحام والرأي التقليدي مع النظر المشين في النزاع منعًا باتًا. واستنادًا إلى دراسة اقتصاديات الرعاية الاجتماعية ، فإن آلية السوق وعلاقات الأخلاقيات الشخصية ليست متناقضة، في ظل القيود في المجتمع. والأثر الإيجابي لإضفاء الصفة القانونية على تأجير الأرحام يفوق بكثير آثاره السلبية. عرض النهج الأخلاقي والتفكير فيه لا يعني ضرورة وجود ضوابط سلبية[3].

تجلب تكنولوجيا تأجير الأرحام الأمل للعائلات العقم، حتى يتمكنوا من إنجاب أطفالهم تمامًا مثل الأسرة العادية للاستمتاع بسعادة الأسرة وتعزيز سلامة الأسرة واستقرارها. يجب أن تكون التكنولوجيا الإنجابية المساعدة بغض النظر عن الجنس ولون البشرة والعرق والظروف الاقتصادية والمعاملة العادلة. إن تنفيذ تأجير الأرحام هو ممارسة للعدالة الاجتماعية. ومن منظور العدالة الإجتماعية، فإن تأجير الأرحام يجعل كل امرأة تتاح لها الفرصة لتصبح أماً، ويجعل النساء العقيمات متساويات مع النساء الأخريات، لأنهن يستطعن استخدام التكنولوجيا الإنجابية لتحقيق الرغبة في أن يصبحن أماً. الأزواج المصابون بالعقم خلال تأجير الأرحام يلدون طفلاً ولا ينتهكون سياسة الطفل الواحد[4].

يدعي المدافعون عن ترتيبات تأجير الأرحام أيضا أن هناك دليلًا ، بعيدا عن خلق انقسامات بين النساء ، على أن مثل هذه الترتيبات يمكن أن تقرب بين النساء بالفعل أو حتى أن تكون لها "آثار تحولية" إيجابية على

---

(1) ناهدة البقصمي، ص186.

(2)Rosemarie Tong, P. 373.

(3)Jinguo Wang, P.579.

(4)Ibid, P. 579.

المرأة. فعلى سبيل المثال ، لاحظت الطبيبة النفسية هيلاري حنفين Hilary Hanafin ، في إحدى الدراسات التي أجريت على أكثر من ألفين من الأزواج وألفين من الأمهات ، أن "الأمهات المقصودات ، اللائي كن عادة يعملن في مجال المرأة ، يتعلمن تربية الأطفال من الوظيفة البديلة ويقللن من التركيز على الحياة المهنية بمجرد أن تكون لديهن أسرة. أما الأمهات البديلات فيحفزهن الأمهات المستهدفات لتوسيع آفاقهن. ويتابع عديد منهم المزيد من التعليم أو يحرزون تقدمًا مهنيًا بعد أن كانوا بديلين"[1].

وحين نعرض رأي كل طرف سنجد أننا لا يمكن أن نقبل عملية (الأم البديلة) لأنه مهما يكمن الوازع إنسانيا يبقى جانب الاستغلال واردا سواء بإجبار الطرف الثاني أو حتى برضاه.

نحن لا نستطيع أن نتقبل الموضوع لمجرد أننا لم نجد المبرر الكافي. فهي ، كما هو واضح ، عملية تخالف مفهومنا لقدسية الحياة، المفهوم الذي سبق ذكره، الذي يذهب إلى أننا يجب ألا نتلاعب بالحياة بدون مبرر قوي . وهذا يمكن أن يكون تلاعبًا إذا سمحنا بالعملية بدون قيود أو شروط. ولعل الأخبار التي تملأ الصحف حول القضايا التي تشغل المحاكم الأمريكية نتيجة الإخلال أحد الطرفين بشروط عقد «الأم البديلة»، كهروب الأم البديلة بالطفل، أو رفضها تسليمه ، أو رفض الزوجين الطفل لأسباب مختلفة .. وغيرها من القضايا دليل كاف على أن القضية أعقد من أن تترك بدون حل . ومحاولة الحكومة الإنجليزية كانت محاولة جيدة لتنبيه الناس إلى خطورة الموضوع، ولذلك نحن بحاجة إلى مناقشة أعمق وأشمل لهذه القضية[2].

يصر أولئك الذين يدعمون الأمومة البديلة على أن مجرد دفع الوالدين المقصودين الأموال للأم البديلة ودخول أطراف ثالثة أخرى لا يعني أنهم ينظرون إلى أنفسهم على أنهم يشترون "شيئاً" أو "لعبة" يستمتعون بها من أجل متعتهم. وكما تلاحظ لوري أندروز ، "لا يوجد دليل على أن الزوجين اللذين يدفعان عشرة آلاف دولار إلى بديل من المرجح أن يعاملا الطفل كسلعة أكثر من الزوجين اللذين يدفعان عشرة آلاف دولار إلى طبيب تخصيب حيوي". كما لا يوجد أي دليل على الاعتقاد بأنه لمجرد أن الحكومة تنشر تقارير عن عدد الآلاف من الدولارات التي تكلفها تربية طفل من الولادة إلى البلوغ ، فإن الحكومة لا تمنح حياة الأطفال قيمة أكبر من حياة حيوانات المزارع على سبيل المثال[3].

يدعى المؤيدون أن تأجير الأرحام سيسمح به تدريجياً وتوضع قوانين لتوضيح العلاقات بين الوالدين والطفل فيما يتعلق بتأجير الأرحام وعلاقات الميراث وحل المشاكل المتصلة بالعقود لجعل تكنولوجيا تأجير الأرحام أملاً بالنسبة للأشخاص الذين يعانون حقًا من مشاكل إنجابية. ويقولون إن الحقوق الإنجابية حق أساسي من حقوق الإنسان. لا توجد مشاكل في تطبيق العلوم والتكنولوجيا الحديثة لإنجاب طفلهم. ليس من المعقول حرمانهم من حقهم في ولادة أطفالهم، بسبب عيب جسدي.

للأم البديلة الحق في امتلاك جسدها دون المساس بالأنظمة الاجتماعية. ولذلك ، فإن تأجير الأرحام غير التجاري مفيد للمجتمع ولغيره. وإذا سمح القانون بتأجير الأرحام ، يمكن للناس الحصول على المساعدة في المستشفى العادي بطريقة قانونية ، وليس خلال مجموعة متنوعة من الوسطاء غير القانونيين بشكل غير مشروع مع عروض خاصة. ومن شأن ذلك أن يحمي بشكل أفضل العميل وصحة الأم البديلة وغير ذلك من الحقوق والمصالح المشروعة.

---

[1] Ibid, P. 373.
[2] ناهدة البقصمي، ص189.
[3] Rosemarie Tong, P.373.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

في الوقت نفسه، اقترح عدد متزايد من الباحثين ضرورة النظر إلى تأجير الأرحام نظرة عقلانية، وضرورة تنظيم تنفيذ تكنولوجيا تأجير الأرحام تنظيماً عقلانياً، ومنع الطلب على تأجير الأرحام[1]. يقول بعض الخبراء الطبيين إنه من الصعب فهم هذا الحظر. وبما أن الجميع متساوون وهناك علاج قائم بالفعل، فلماذا نحرم هؤلاء الناس من حقهم في أن يكونوا آباء؟ وجميع التكنولوجيات المساعدة في مجال الإنجاب تهدف في البداية إلى حل مشاكل العقم لدى الإناث أو الذكور. ونتيجة لتكنولوجيا تأجير الأرحام يتم تطويرها كأسلوب لعلاج العقم. وباستخدام تقنية الإخصاب في المختبر، فإنه يسمح للحيوانات المنوية والبويضة في تشكيل الجنين، ثم يتم زرعها في رحم الأم البديلة لإكمال عملية الحمل. التكنولوجيا الإنجابية توفر هذه الإمكانية.

يطرح تأجير الأرحام عديدًا من القضايا الأخلاقية الجديدة، لذا فمن الضروري أن يصوغ الأفراد والمجتمع المعايير الأخلاقية المقابلة. ومع ذلك، يعتقد بعض الناس أن تكنولوجيا تأجير الأرحام هي واحدة من التكنولوجيات المساعدة في مجال الإنجاب ، وبالتالي فإن منع تأجير الأرحام من المرجح فقط أن يؤثر على عدد قليل من الأمهات اللواتي لا يستطعن الحمل من تلقاء أنفسهن ، ولكنها لن تؤثر على تطوير التكنولوجيا البشرية المساعدة في مجال الإنجاب. وإذا كان لدينا في يوم من الأيام القوانين والنظام الجيد لتشغيل السوق، فقد يمكن السماح بتنفيذ تكنولوجيا تأجير الأرحام. ويناقش خبراء الصحة طريقة إدارة تكنولوجيا الإنجاب بمساعدة بشرية. ولا يزال الخبراء يعتقدون أنه على الرغم من أن تكنولوجيا تأجير الأرحام تامة للغاية ، فإن التكنولوجيا لا تزال تمثل مشاكل محتملة في عملية التنفيذ ، لأن قواعد الإدارة متخلفة إلى حد ما. والحظر الحالي المفروض على المؤسسات الطبية لتنفيذ تكنولوجيا تأجير الأرحام يتفق مع الواقع[2].

مما سبق يتضح أن المعارضين والمؤيدين لدخول طرف ثالث في عملية ال (أ. خ. ر) يرون أن العملية في حد ذاتها - بالنسبة لقضية الاستغلال - لا ضرر منها إلا إذا دخل الجانب المادي فيها ، هنا تتحول المسألة إلى ما يشبه تجارة الرقيق.

لكن الحكومات لها مواقف مختلفة. فهي حتى الآن لم تجد حلا جذريا المسألة، وإن كانت قد حاولت أن تصل إلى حلول مناسبة سواء بالجهد الشخصي - عن طريق القضاة والقضاء - أو عن طريق تشكيل لجان تدرس الموضوع، مثل لجنة (وارنوك Warnok) التي اعتبرت هذه العملية نوعا من الاستغلال للآخرين واستخدامهم على أنهم وسائل لتحقيق أغراض غيرهم.

يرى هاريس أن مفهوم كلمة استغلال Exploitation غير واضح. ذلك لأن فكرة الأستغلال تتضمن أن الشخص المستغل قادر على أن يفرض بعض الضغط على من يستغلهم، وهؤلاء في المقابل غير قادرين على صد ذلك الضغط، وهو ما لا يتوفر في قضية "الأم البديلة"[3].

صحيح أن العنصر المادي يدخل في الموضوع، ولكنه لا يشكل استغلالًا بالمفهوم السابق، لأن كثيرين ينظرون للموضوع على أنه خدمة متبادلة ونوع من المساعدة للآخرين. كما أن هذا المفهوم ينطبق على كل أنواع التبرع في مجال الطب، إذ إن هناك الكثيرين الذين يتبرعون بعضو من أعضائهم كالكلية مقابل مردود مادي، ومع هذا لا نعد هذا السلوك نوعا من الاستغلال، بل إننا نجعله عملا إنسانيا يشكر المتطوع عليه . وهنا يبين هاريس أن اللجنة أخضعت نفسها لطائفة من الطقوس والتحريات (Taboos) حول مفهوم الجسد ووظائفه الطبيعية، أكثر مما سعت إلى حل الموضوع خلال فكر واضح يسعى إلى وضع مفهوم دقيق لفكرة الاستغلال.

---

[1]Ibid, P. 574.
[2]Jinguo Wang, P. 579.
[3]Harris, J.: "The value of life", Routledge & Kegan Paul, London, 1983, P. 138.

وهي بذلك حرمت ما قد يحدث في مجالات أخرى غير الأم البديلة ولا ينظر إليه الناس على أنه محرم . ثم يضيف قائلا: «إن اللجنة تدعى أن هناك تعارضًا مع كرامة الإنسان في استخدام الرحم من أجل الربح. ولكن لماذا الرحم بالذات؟ إن معظمنا يستخدم يديه وعقله من أجل الربح. كذلك كثيرًا ما نتبرع أو نبيع شعرنا أو دمنا، فما الشيء الجديد أو الغريب بالنسبة لموضوع الرحم؟ لماذا يبدو وكأن كرامة الإنسان مرتبطة بهذا الجزء من الجسد أكثر من ارتباطها بكل الجسد؟ هل بسبب ارتباط الرحم بالجنس؟ إن طلاب الطب يبيعون أجسادهم بحيث يمكن أن تستغل بعد موتهم أو حتى في فترة حياتهم لإجراء تجارب عليها. كذلك السلوك نفسه يتم في حالة الدعارة ويعد عملا مخزيا .. لماذا؟ ! إذا لم يكن هناك مبدأ عام حول بيع جسد الإنسان أو استخدامه ككل أو كجزء، فإنه من حقنا أن نتساءل: لماذا تعد كرامة الإنسان مدنسة حين يرتبط الأمر بهذا الجزء من الجسد؟» ولهذا يرى هاريس أن ما ذهبت إليه "لجنة وارنوك، Warnok" ما هو إلا تبرير للتحريم وليس سببا يمكن الاعتياد عليه[1].

المعالجة القانونية للأمومة البديلة

لابد من مراقبة عملية تنفيذ تأجير الأرحام بشكل صارم للوفاء بشروط معينة يمكن فيها للطرفين أن يكونا الهيئة الرئيسة لأم بديلة. ويجب أن يكون الزوجان على علم تام وأن يكون الموضوع البديل مؤهلا. ويجب على الجانبين أن يوافقا على بديل. وينبغي أيضًا أن تكون الأم البديلة على فهم تام أن طبيعة تأجير الأرحام، بموجب فرضية الأثر القانوني، طوعية تمامًا.

يجب على الأم البديلة تحمّل عديد من المخاطر في عملية تأجير الأرحام. وعلى عديد من الأزواج أن يتحملوا المخاطر القانونية والمالية. ولضمان فهمهم الكامل للمخاطر والحقوق والالتزامات قبل التوقيع على الاتفاق ، يُلزم القانون الطبيب بإبلاغ الأطراف بالتعرف على التكنولوجيا الإنجابية الاصطناعية ، والأجنة المزروعة ، وخطر الحمل المتعدد ، والإجراءات والتكاليف ذات الصلة. وتزداد المخاطر الصحية نتيجة لتأثير تأجير الأرحام ، بما في ذلك عملية الإنجاب الاصطناعي ، وأدوية التبويض، والبويضة والحيوانات المنوية التي تزرع في الأجنة. هذه عوامل مدروسة لمساعدة الطرفين لمعرفة العقد[2].

تتضمن الموافقة المستنيرة معلومات لإبلاغ الجوانب الثلاثة التي تفهم جميع البنود ووافقت عليها طوعا. ويوفر تأجير الأرحام الخدمات الاستشارية التي يجب أن يفهمها الأزواج والأمهات البدائل خلالها يكونوا قادرين على اتخاذ قرار عقلاني. ويوافق الجانبان على اتفاق تأجير الأرحام. وينبغي أن تسود السرية والخصوصية في عملية تأجير الأرحام برمتها. ولا يجوز للمؤسسات الطبية التي تقدم خدمة تأجير الأرحام أن تكشف بصورة تعسفية عن المعلومات الشخصية للأشخاص المعنيين. وينبغي للتكنولوجيا الإنجابية المساعدة أن تحافظ على المصالح الاجتماعية للأزواج والأسر وأن تحميها. وثمة مبادئ جيدة تشمل الجانبين لعدم وقوع الضرر وتقديم المساعدة. وفي مجال تكنولوجيا الإنجاب ، ينبغي للعاملين في المجال الطبي أن يتجنبوا حمل كلا من الزوج والزوجة على الألم والمعاناة الجسدية والعقلية، ولكن ينبغي أن يمنحا الزوجين والأسر السعادة والبهجة[3].

هناك نقطة خلاف كبرى حول استخدام العقود التي تلزم الأم البديلة المستأجرة بأداء هذه الخدمة (فمن حق الأم البديلة ألا تجبر على أداء هذه الخدمة) . وحتى عام ١٩٩٢ كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تسمح باستئجار الأم البديلة على أساس تجاري ، وبمراجعة الممارسة الفعلية يمكن إلقاء الضوء

---

[1] Jinguo W., P. 580.
[2] Ibid.P.580
[3] Ibid, P. 580.

وتوضيح جوانب الحساسية فيها . إذ يتم الاستئجار عادة بمعرفة أسرة تكون الأنثى فيها مصابة بالعقم . وإن كان الأشخاص المعنيون فقط هم الذين يدخلون في هذا الاتفاق إلا أن الأم البديلة يحصل عليها غالبا خلال وكالة تجارية تتضمن المحامين والأطباء وفي بعض الأحيان الأخصائيين النفسيين الذين يعتنون بصحتها العقلية واستقرارها النفسي . وتدخل الأم البديلة طوعا في تعاقد يلزمها ، في مقابل رسوم أو مبالغ بعينها ، بتقديم الطفل للأب والأم بعد ولادته . وأهم ما يتضمنه العقد هو أن الجزء الأكبر من الأجر يدفع عند إتمام المهمة ، أي حينما تسلم الأم الطفل (وتتنازل بذلك عن حقوقها كأم للأب الأصلي الذي سوف يتولى تنشئته عادة هو وزوجته الأصلية[1].

عمومًا؛ هناك عدة مشاكل قانونية في أمريكا وغيرها من الدول الأوربية كما ذكرنا سابقا وهي معروضة على المحاكم، ولم يتم الفصل فيها بعد. كما أن تأجير الأرحام يؤدى إلى إختلاط الأنساب كالتالي:[2]

1. قد يؤدى وضع البويضة الملقحة المستأجر أثناء فترة التبويض إلى احتمال تعرض صاحبة الرحم المستأجر للحمل أربعة أيام قبل وبعد فترة التبويض إذا حدث اتصال جنسي مع زوجها خلال هذه الفترة وذلك يؤدى إلى احتمال الحمل بتوأم، وربما كان أحدهما نتاج البويضة الملقحة، وكان الثانى حملًا طبيعيًا للأم صاحبة الرحم، وكيف تحل هذه المشكلة ؟ وقد يؤدي ذلك إلى اختلاف في الأنساب.
2. إذا اضطرت صاحبة الرحم المستأجرة إلى عملية إجهاض، فهل سيكون لصاحبة البويضة الحق في منعها من الإجهاض.
3. ماذا لو احتاج الجنين إلى عملية داخل الرحم، ورفضت صاحبة الرحم المستأجر هذه العملية خوفًا على نفسها من ذلك التدخل الجراحي، بينما أصرت صاحبة البويضة الملقحة على إجرائها؟
4. قد توضح البويضة الملقحة في الرحم المستأجر، ولا تتم عملية التخليق دون علم أحد، ثم وطأها زوجها وحملت منه، فلمن يكون المولود الجديد؟ سيتنازع عليه امرأتان ورجلان؟
5. ماذا لو حملت الأم صاحبة الرحم المستأجر، وأصيبت بتسمم حمل، أو أجريت لها عملية جراحية أصابتها بأضرار جسيمة. أيكون من العدل أن يؤخذ من صاحبة الرحم وليدها هذا بعد ولادته يدفع به إلى صاحبة البويضة، وهي لم تسهم في تكوينه إلا ببويضة.

هناك عدد من الأمهات البديلات المرتبطات عاطفيا بالوليد الذي ما في داخلهن ثم وضعنه بعد الحمل، قد رفضن تنفيذ العقود، فهؤلاء الأولاد من الناحية البيولوجية ملك للأمهات كما لو كن قد لقحن بنطف ممنوحة دون عقد مدفوع الأجر يلزم الأمهات بتسليم المواليد. والسؤال المطروح هنا هو هل يمكن قانونًا أن ينسب الوليد الذي تكون بيولوجيا في رحم امرأة الى امرأة أخرى أو زوجين آخرين على أساس عقد مالي تم توقيعه قبل حدوث الحمل ؟ وبما أن الطفل لن يتم تبنيه من قبل الآخرين المعنيين به ، وحيث إنه لم يكن للطفل صوت أو رأي في عمل الترتيبات فإن هذه المعاملة التجارية تعد صنوا أو مثيلا لبيع الأطفال من الناحية النظرية ، وقد تصل في النهاية إلى حد مقارنتها ببيع الأطفال ليكونوا عبيدًا (على اعتبار أن الطفل يعتنى به على أنه فرد من الأسرة أكثر من أن يربي ليكون عاملا مسخرا لا يدفع له أجر)[3].

جعل بعض النقاد هذا العقد مضاهيًا لما إذا كانت الأم البديلة قد باعت نفسها ودخلت في عبودية مؤقتة ، مما أثار التساؤل المألوف حول مدى تشابه ذلك مع بيع عضو من أعضاء الجسم ، ومدى شرعية

---

[1] يوجين برودى: تقنيات الطب البيولوجية، ص159.
[2] حلمى الحديدى، ص130-131.
[3] يوجين برودي، ص163.

تدخل الدولة لحماية الأفراد من قرارات تدمير أنفسهم . وتعترف النظرة النفسية الاجتماعية لحقوق الإنسان بأهمية مشاعر الأم البديلة نحو الطفل الذي كان جزءًا من جسدها طوال فترة الحمل الطويلة . وربما حاولت تجنب الوقوع في شرك تجريدها من إنسانيتها ، كما يفهم بعض المراقبين الذين يتحدثون عن مجرد رحم مؤجر كما لو كان لا يتصل بإنسان أو يعني أحدا . ويعد هذا من بين أهم الأسباب التي جعلت كل دول العالم التي واجهتها المشكلة (وكثير منها لم تواجهها) قد اعتبرت استعارة الأمهات المؤجرات أمرا خارجا عن القانون[1].

عدم تطبيق جميع ترتيبات تأجير الأرحام سواء كانت تجارية أو غير تجارية

تم اقتراح ما لا يقل عن أربعة سبل معالجة قانونية (مع بعض الاختلافات) للأمومة البديلة. وهي تشمل: (1) عدم فرض كل الترتيبات تأجير الأرحام ، التجارية أو غير التجارية ؛ (2) تجريم ترتيبات تأجير الأرحام التجارية ؛ (3) تطبيق ترتيبات تأجير الأرحام التجارية ، وربما غير التجارية أيضا ، خلال قانون العقود ؛ (4) استيعاب ترتيبات تأجير الأرحام غير التجارية وربما التجارية أيضا في قانون التبني التقليدي أو المعدل. ولكل من هذه السبل مؤيدوها ومنتقدوها. ولكن في الولايات المتحدة كانت الاستجابة التشريعية الأكثر شيوعاً لترتيبات تأجير الارحام هي عدم التطبيق[2].

في حكم القاضي هارفي ر. سوركو في قضية الطفل الرضيع في عام 1988 ، حيث رفضت الأم البديلة ، ماري بيث وايتهيد ، التخلي عن الطفل للوالدين المقصودين ، ولاحظت المحكمة العليا في نيو جيرسي أن عقود الأمهات البدلاء هي شكل مقنع من أشكال بيع الأطفال قد يؤدي أيضا إلى استغلال النساء المعوزات ماليًا وإضفاء الطابع السلعي على الأطفال. وإذ أعلنت المحكمة أن هذه العقود تتعارض بوضوح مع السياسة العامة ، وقضت بأنها غير قابلة للتطبيق من الناحية القانونية. وينبغي ألا تعترف أي دولة بالاتفاقات التعاقدية التي تنتهك حقوق الأشخاص ، ولا سيما الضعفاء منهم ، انتهاكا صارخا. ومنذ عام 1988 ، سن ما يقرب من نصف الولايات المتحدة الأميركية قوانين تأجير الأرحام. وقد اتبع أغلبيتهم قيادة نيوجيرسي برفضهم احترام عقود تأجير الأرحام[3].

لا يمكن تنفيذ عقد لأم بديلة يعني أنه إذا أخلت الأم البديلة أو الوالدان المقصودان بالعقد ، فإن الدولة لن تتدخل وستترك الوضع كما هو عليه. وعلى سبيل المثال ، إذا لم يدفع الوالدان المقصودان للأم البديلة أجرها ، فإن الدولة لن تساعدها في الحصول عليه. أو إذا رفض الوالدان المقصودان أخذ الطفل من الأم البديلة ، فإن الدولة لن تجبرهما على ذلك. وبدلا من ذلك ، تشترط الدولة على الأم البديلة إما أن تحافظ على علاقتها الأبوية بالطفل أو أن تعرض الطفل للتبني. وفي الحالة الأولى ، قد يحق لها الحصول على إعالة الطفل من الأب المقصود ؛ وفي الحالة الأخيرة ، قد يحق لها الحصول على مساعدته المالية في حالة الرسوم المفروضة عليها[4].

الوضع ضعيف أيضًا في إطار نموذج عدم التنفيذ بالنسبة للوالدين المقصودين. فإذا رفضت الأم البديلة التخلي عن الطفل للوالدين المقصودين ، فإنها لن تتمكن من تأمين حضانة الطفل على أساس العقد الذي أبرمته مع الأم البديلة. ومع ذلك ، ونظرًا لأن الدولة لديها قدر كبير من الاهتمام بطفل الأم البديلة والوالدين المقصودين ، فإن المحكمة ستعتمد على قانون الأسرة التقليدي ومعيار "مصلحة الطفل الفضلى"

---

[1] المرجع نفسه، ص163.

[2]Rosemarie Tong, P. 374.

[3]Ibid, P. 374.

[4]Ibid, P. 374.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

لحل المنازعات المتعلقة بالحضانة. وفي حالات تأجير الأرحام التقليدية حيث تكون الأم البديلة هي الأم الوراثية وكذلك الحامل، فإن كل الولايات القضائية في الولايات المتحدة تقريبًا سوف تنظر إلى النزاع على الحضانة بوصفه نزاعاً بين والدين وراثيين: الأم البديلة والأب المقصود. أما في حالات تأجير الأرحام الحملية حيث الأم البديلة هي الأم الحملية فقط ، فإن بعض المحاكم الأميركية سوف تنظر إلى النزاع على الحضانة بوصفه صراعاً بين الأم الحملية (الأم البديلة) والأم الوراثية (الأم المقصودة) وتقرر بالطعن للمطالبة بالأبوة. وعلى هذا ، ففي قضية جونسون ضد كالفيرت. قضت المحكمة العليا لولاية كاليفورنيا بأن الأم الوراثية لديها حق بالطفل أكثر من الأم الحملية. وتوصلت المحكمة إلى هذا الاستنتاج لأن قانون الأبوة الموحد الذي اعتمدته كاليفورنيا يسمح بتحديد الأمومة على أساس الحمل أو الأسباب الوراثية. في مواجهة امرأتين تدعيان أنهما الأم الحقيقية لطفل ، وجدت المحكمة أن نوايا ما قبل الحمل لكل من الأم البديلة والوالدين المقصودين قررت القضية لصالح الأم الوراثية بدلا من الأم الحامل[1].

تجريم التجارة ولكن ربما لا يكون غير تجاري

يذهب بعض المنظرين القانونيين، الذين يساوون بين تأجير الأرحام التجاري وبيع الأطفال إلى أن التجريم وليس عدم التنفيذ هو سبيل العلاج الصحيح قانوناً للأمومة البديلة. وهكذا، سنت المملكة المتحدة في عام 1985 قانون تأجير الأرحام الذي يحظر تأجير الأرحام التجاري وليس غير التجاري. ويعاقب هذا القانون الأشخاص الذين يعملون كوسطاء في المفاوضات التجارية لتأجير الأرحام. ويواجه المحامون والأطباء والسماسرة الإنجليز الغرامات و/أو السجن إذا تم: (أ) الشروع أو المشاركة في أي مفاوضات بهدف وضع ترتيبات لتأجير الأرحام. (ب) عرض أو الموافقة على التفاوض على وضع ترتيب تأجير أرحام ، أو (ج) تجميع أي معلومات بهدف تسهيل القيام بها، أو التفاوض على وضع ترتيبات تأجير أرحام. (قانون ترتيبات تأجير الأرحام، 1985 ، الفصل 49)[2].

بالإضافة إلى ذلك، يخضع الناشرون والمديرون ومديرو الصحف والدوريات ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية للغرامات أو للسجن أو كليهما إذا قبلوا إعلانات مثل "الرحم للإيجار" أو "الزوجان الراغبان في دفع أجور ملكية للرحم المضيف". ومما له دلالة أن الوالدين المقصودين وكذلك الأم البديلة ينجيان من العقاب على أساس أنه ليس من مصلحة الطفل الفضلى أن يولد لوالدين "ملوثين بالإجرام".

أعرب عدد قليل نسبيا من الولايات القضائية في الولايات المتحدة عن استعدادها للقيام بقيادة المملكة المتحدة. كانت ميشيغان كانت الأقرب في حظرها التأجيرات التجارية وليس التأجيرات غير التجارية. في عام 1993 ، حكمت الهيئة التشريعية في ولاية ميشيغان بأن من الجنح الدخول في عقد تأجير أرحام وجناية للعمل "كوسيط تأجير أرحام" ، مع عقوبة قصوى قدرها 50,000 دولار غرامة وخمس سنوات سجن. يبدو أنه لا يزال يتعين النظر إلى ما إذا كان هذا الحظر الصريح على ترتيبات تأجير الأرحام التجارية مسموحاً به دستورياً. ويمكن القول ، على سبيل المثال ، إنه إذا كانت الطريقة الوحيدة التي يمكن أن ينجب بها زوجان عقيمان طفلًا متصلًا بهما وراثيًا هي دفع أجر لأم بديلة مقابل خدماتها بالحمل ، ومن ثم فإن منعهما من ذلك يشكل تدخلا لا مبرر له في حقهم الأساسي في الإنجاب[3].

---

[1]Ibid, P. 374.
[2]Ibid, P. 375.
[3]Ibid, P. 375.

عمومًا لقد أوصت لجنة الخبراء الخاصة بالأخلاقيات الحيوية CAHBIE التابعة للبرلمان الأوروبي (تقرير اللجنة CAHBE ، التابعة للمجلس الأوروبي ١٩٨٩) بأنه يمكن السماح بنظام الأم البديلة فقط في حالة عدم حصول هذه الأم البديلة على أي تعويضات مادية وعلى ألا تكون العقود التي تنظم الإجراءات ملزمة . أما توصيات لجنة وارنوك في المملكة المتحدة (١٩٨4) فيغلب أنها تمنع نظام الأم البديلة على أساس تجارى حيث إن التوصيات شملت قوانين صدرت بالفعل ، وتنص على تحريم بيع الأنسجة البشرية بما فيها المني والبويضات والأجنة .

هناك اتجاه أكثر تساهلًا يعترف ببعض المخاطر الواضحة للأمومة البديلة التجارية (مثل سلوك الأم البديلة الذي قد يؤذي الجنين ورفض الزوجين المتعاقدين قبول طفل معوق) . فيوصي بإيجاد مجلس حكومي للأمومة البديلة لا يهدف إلى الربح لتنظيم هذه العملية. ولا تعارض مثل هذه التنظيمات الإخصاب في الأنابيب مع قبول منح المني أو البويضة أو الأجنة ، ولكنها تفضل إخطار الطفل بظروف حمله وولادته ، وتوصي بالاحتفاظ بسجلات تشتمل على بيانات (ولكن ليس من بينها تحديد هوية المانح أو المتبرع) لتقديمها للطفل اذا ما طلب ذلك[1].

تنفيذ القانون التجاري ، وربما أيضا غير التجاري

ليس ثمة دليل على أن العقود الخاصة بالأمهات البدائل تتعارض مع السياسة العامة ، ويحث البعض على الاعتراف بهذه العقود بوصفها اتفاقات تعاونية ملزمة قانونًا في مجال الإنجاب. وفي تقديرهم ، ينبغي اعتبار جميع المنازعات بين الأمهات البدائل والوالدين المقصودين إخلالًا بالعقود التي يتعين معالجتها إما بنهج محدد في الأداء أو بالتعويض. وحتى الآن تشكل أركنساس وفلوريدا ونيفادا الولايات المتحدة الوحيدة التي تتبنى نموذجاً تعاقديًا[2].

تعترف هذه الولايات القضائية بالوالدين المقصودين بوصفهما الوالدين القانونيين ، ولكن قانون فلوريدا ونيفادا لا ينطبق إلا على ترتيبات تأجير الأرحام الحملي. يدفع مؤيدو النهج التعاقدي لترتيبات تأجير الأرحام بأن هذا النهج هو الأفضل لجميع الأطراف المعنية ، ولكن على وجه الخصوص الطفل الذي لن يكون موضع نزاع على الحضانة في حالة وجود خلاف بين الوالدين المقصودين والأم البديلة. ولن يكون على الطفل أبدا أن "ينقسم" بين والديه المقصودين وأمه البديلة. وبالإضافة إلى ذلك ، لن يضطر الوالدان المقصودان إلى العيش خلال تسعة أشهر من التوتر ، في انتظار معرفة ما إذا كانت الأم البديلة ستتخلى لهما عن الطفل أم لا. وأخيرا ، فإن من يؤيدون اتباع نهج تعاقدي إزاء ترتيبات تأجير الأرحام يدعون أن هذا النهج هو الأفضل للمرأة عموما. فهو لا يعترف بحق المرأة في التحكم في مصيرها التناسلي فحسب، بل يوضح أيضا أن مجرد إنجاب المرأة لطفل لا يعني أنها هي التي يجب أن تتحمل أو تريد أن تتحمل المسؤولية الأساسية أو الكاملة عن تربية الطفل. استيعاب الترتيبات البديلة غير التجارية وربما التجارية أيضا في قانون التبني التقليدي أو المعدل لأنه لا يوجد فرق يذكر بين وضع ترتيبات لتبني الطفل قبل ولادته واتخاذ ترتيبات لتبني الطفل قبل أن يكون قد تم تصوره ، ويقول بعض المنظرين القانونيين إن نوع القواعد التي تحكم مفاوضات التبني ينبغي أن تحكم أيضا ترتيبات تأجير الأرحام. وعلى الرغم من أن معظم هؤلاء المفكرين يؤكدون أنه ينبغي ألا يُدفع للأمهات البدائل إلا مقابل نفقاتهن الطبية المعقولة ، فإن بعضهم يؤكدون أنه ينبغي أيضا السماح للوالدين المقصودين بدفع "رسوم عادلة" إضافية للأمهات البدلاء لقاء خدماتهم الاستثنائية. والواقع أن بيتر سينجر والطبيب دين ويلز اقترحا

---

[1] يوجين برودى، ص163.

[2]Rosemarie Tango, P. 376.

قبل عدة سنوات إنشاء مجالس تأجير أرحام حكومية. ويتعين على كل من يريد أم بديلة أو يريد أن يعمل كأم بديلة أن يتصل بمجلس الدولة لتأجير الأرحام غير الربحي؛ أي نوع متخصص جدًا من وكالات التبني العامة التي تقوم بفحص جميع الأطراف في ترتيب تأجير الأرحام ، والإشراف على معاملاتهم ، وتحديد "رسوم عادلة" لخدمات الرحم المؤجر[1].

مع ذلك ، فحتى إذا اختلف مؤيدو نهج التبني في ترتيبات تأجير الأرحام على مدى ملاءمة الدفع للأم البديلة لقاء أي شيء أكثر من نفقاتها ، فإنهم يتفقون جميعًا على ضرورة تزويد الأم البديلة بفترة "تغيير قلب" يمكنها خلالها أن تقرر ما إذا كانت تريد فعلاً التنازل عن الطفل للوالدين المقصودين أم لا.

على الاعتراض على أن منح الأم البديلة ميزة احتجازية هو أمر غير منصف للوالدين المقصودين ، يرد مؤيدو نهج التبني بأنه ليس أكثر إنصافا للوالدين المقصودين من نوع خيبة الأمل التي يعاني منها الآباء المتبنون في بعض الأحيان.

منذ بداية مفاوضات التبني ، يعلم الوالدان المتبنيان أنه إذا قررت الأم الحامل عدم التخلي عن طفلها للتبني ، فسوف يعودان إلى المنزل بأيدي خالية.

هكذا ، إذا كان الوالدان المقصودان يعلمان منذ البداية أن الأم البديلة مسموح لها بتغيير رأيها بشأن التخلي عن الطفل ، فإنها لا تقوم بأي ظلم إذا قررت الإبقاء على الطفل.

على الاعتراض كذلك على أن التبني والأمومة البديلة أمران غير طبيعيين لأنه في حالة تأجير الأرحام التقليدي يكون الأب المقصود هو أيضا الأب الوراثي للطفل ، وفي حالة تأجير الأرحام الجيني للأم المقصودة والأب المقصود يكون كل من الوالدين الجينيين للطفل، ويدعي مؤيدو نهج التبني أن الارتباط الجيني ليس بالضرورة المعيار المحدد للأبوة[2].

على سبيل المثال ، تشير الفيلسوفة سارة آن كيتشوم Sara Ann Ketchum إلى أنه بمجرد أن يطور العلماء تقنيات تقسيم الجينات وتقسيم الكروموسومات ، فسوف يكون من الممكن إنجاب أطفال ذوي خلفيات جينية معقدة للغاية. من إذن سيعتبر والدين وراثيين لكل طفل؟ هل فقط المتبرعين الذين ساهموا بأكثر الجينات أو الكروموسومات للطفل؟ أو أيضاً المتبرعين الذين أسهموا بجين أو كروموسوم أقل من المتبرعين الأعلى؟ أو كل المتبرعين مهما كان عددهم أو عدد الجينات أو الكروموسومات التي أسهموا بها للطفل؟ ففي نهاية المطاف، لو كان جين واحد أو كروموسوم واحد مختلفا، فإن الطفل المعني لن يكون هو الطفل نفسه، وفي ظل هذه الظروف ، لا تبدو العلاقة الجينية على القدر نفسه من الأهمية تقريبا مثل علاقات الحمل والتربية. والأكثر من ذلك أن التأكيد على الارتباط الجيني بوصفه المعيار الأساسي للوالدية يتلخص في الإيحاء بأن الآباء بالتبني ليسوا آباء حقيقيين[3].

يشير المدافعون عن نهج التبني هذا إلى أن العقل ليس كل شيء وأنه ينبغي ألا يفترض تلقائيًا أنه يحكم على المادة تلقائيا. بل على العكس من ذلك، هناك سببان أخلاقيان على الأقل يدعوان إلى افتراض أن للأم البديلة بدلًا من الوالدين المقصودين حقوقًا أبوية أساسية في تربية الطفل. وفي المقام الأول ، لأن الأم البديلة، وليس الوالدين المقصودين، هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسة عن جلب حياة جديدة إلى العالم، فإنها تستحق

---

[1]Ibid, P. 375.
[2]Ibid, P. 376.
[3]Ibid, P. 376.

الحفاظ على علاقتها بالطفل ما لم يكن هناك دليل على إساءة معاملة الطفل من جانبها."ستكون بالضرورة حاضرة عند الولادة وبعد ذلك مباشرة لرعاية الطفل".

تعيين الأم القانونية أو "الطبيعية" للطفل أفضل لحماية مصالحه من أي ترتيب بديل. وخلاصة القول إن ما يجعل الشخص أحد الوالدين هو درجة إثبات ذلك الشخص أن التزامه بالطفل هو أكثر من مجرد صلة جينية أو مجرد نية.

تثبت حقيقة أن الأم البديلة تحمل الطفل لمدة تسعة أشهر، وهي تقبل التعب ومخاطر الحمل، لذا فهذا دليل أنها مهتمة بحياة الطفل. وتتكلم أفعالها بصوت أعلى من الأقوال، ومن المؤكد أنها مجرد نوايا للالتزام تجاه الطفل[1].

هناك أمر مثل نهج التبني مفضل في الولايات الثلاث عشرة التي تأخذ بنهج قانون الأسرة في ترتيبات تأجير الأرحام، فتقلل التوازن في نزاع الحضانة لصالح الأم البديلة و/أو تعطي الأم البديلة فترة زمنية معينة تغير خلالها رأيها بشأن التخلي عن الطفل. على سبيل المثال، تأذن فلوريدا بإلغاء ترتيب تأجير الأرحام التقليدية في غضون سبعة أيام من الولادة: وتسمح نيو هامبشاير لأي أم بديلة (تقليدية أو حملية) بتغيير رأيها في غضون 72 ساعة من الولادة: وتسمح فرجينيا لأي أم بديلة (تقليدية أو حملية) بتغيير رأيها في غضون 180 يوم من آخر أداء لأي حمل مساعد[2].

رؤي ممارسي الرعاية الصحية بشأن الأمومة البديلة

الرعاية الصحية نظام "مفاهيمى وتحليلى، يشمل كل العناصر الموجودة في المجتمع والمتعلقة بالصحة، بما في ذلك معرفة أصل المرض وسببه والتقنيات العلاجية، والقائمين عليها، وأدوار ومعايير ووسائل التفاعل في هذا النطاق. بالإضافة إلى قوة العلاقات والأعراف المخصصة لدعم أو استرداد حالة الصحة. هذا النظام تؤيده خطط تظهر عند الممارسات والتفاعلات داخل المؤسسات"[3].

في كثير من الحالات، ثمةعدم وجود إرشادات قانونية لترتيبات تأجير الأرحام ، يحتاج المنجبون التعاونيون إلى المضي قدما بقدر كبير من الحذر قبل أن يقرروا التفاوض بشأن هذه الترتيبات. وكذلك الأمر بالنسبة للمحامين ، وسماسرة تأجير الأرحام ، وخاصة ممارسي الرعاية الصحية الذين يستحيل دونهم تحقيق تأجيرات الأرحام على الأقل. وأكثر من أي مجموعة مهنية، فإن ممارسي الرعاية الصحية هم حراس البوابة لممارسة الأمومة البديلة. ومن المؤكد أنه من الممكن أن يوفر فرد أو زوجان الحيوانات المنوية التي خلالها يتم الحقن الاصطناعي للأم البديلة، رغم أن القيام بذلك محفوف بالمخاطر من الناحيتين الطبية والقانونية. ولكن ليس من الممكن للفرد أو للزوجين أن يخصب جنين في مختبر ونقله إلى رحم الأم البديلة ، كما هو الحال في تأجير الأرحام الحملي. وعلى هذا فليس من المستغرب أن تقوم منظمات طبية مثل الجمعية الأميركية للطب التناسلي (ASRM) والكلية الأميركية لأطباء التوليد وأمراض النساء (ACOG) بإصدار مبادئ توجيهية بشأن المعايير الدنيا فيما يتصل بالتخصيب في المختبر ، ونقل الجنين المخصب داخل قناة فالوب، وما يتصل بذلك

---

[1]Ibid, P. 377.
[2]Ibid, P. 377.
[3]Kottak, C. (2008) Cultural Anthropologh (12th ed) Boston: McGraw Hill, 2000, p. 221.

من إجراءات. وبالإضافة إلى ذلك ، نشرت هذه المنظمات الطبية توصيات بشأن طريقة التعامل مع ترتيبات تأجير الأرحام من الناحيتين الأخلاقية والقانونية[1].

يأتي طلب الشخص للرعاية الصحية بسبب وجود شئ ما غير مألوف، وهو الشعور بأعراض المرض، هذا الأخير له ثلاثة جوانب رئيسة: "جوانب مادية، جوانب إدراكية، والاستجابة الوجدانية. تشير الجوانب المادية في عمومها تشير إلى وجود شئ ما خطأ هو الألم. أضف إلى ذلك أن تجربة المرض يتم تأويلها بناء على مظهرها المادي ومدى قسوتها والمسلك الذي تتخذه، كما يتم تأويلها إلى المعرفة الشخصية السابقة عن العلامات. في حين يتم إدراك الأعراض في حدود مدى تصادمها مع دور الوظيفة السوية. أما الاستجابة الوجدانية فتتضمن الخوف والقلق، وحينما تكون الأعراض حادة بدرجة كبيرة، ويتم ملاحظة خطورتها وتصادمها مع المسئوليات المطلوب القيام بها، عندها تتولد الرغبة الأولى لطلب الرعاية الطبية"[2].

يقترح ACOG عدم النظر في ترتيبات تأجير الأرحام إلا عند الضرورة الطبية ، وأن تكون الأم البديلة المصدر الوحيد للموافقة على القرارات الطبية المتعلقة بالحمل والولادة. أن التعويض للأم البديلة ينبغي أن يستند إلى خدماتها وليس إلى ما إذا كانت قادرة على تزويد الوالدين المقصودين بنوع الطفل الذي يريدونه على وجه التحديد.

مما له أهمية خاصة أن ACOG توصي بأن يتم الإشراف على ترتيبات تأجير الأرحام من قِبَل وكالات خاصة غير ربحية تتمتع بوثائق تفويض مماثلة لوثائق وكالات التبني" وأن تعطى الأم البديلة فترة زمنية معينة بعد ولادة الطفل لتقرر ما إذا كانت تريد حقا التنازل عن الطفل للوالدين المقصودين. وتتطابق توصيات الفريق تقريبا مع توصيات سينجر وويلز ، باستثناء حقيقة مفادها أن سينجر وويلز ، على النقيض من فريق الخبراء ، يحبذ العمومية بدلا من السيطرة الخاصة على ترتيبات تأجير الارحام[3].

يقدم ASRM توصيات مختلفة إلى حد ما لترتيبات تأجير الأرحام الحملية عن توصيات ترتيبات تأجير الأرحام التقليدية. وعلى الرغم من أن لديها تحفظات بشأن شكليّ ترتيبات تأجير الأرحام ، وتشدد على ضرورة إجراء المزيد من البحوث التجريبية بشأن نسبة الضرر إلى الفائدة لكل هذه الترتيبات ، فإن ASRM تبدو أكثر ارتياحاً إلى حد ما لترتيبات تأجير الأرحام التقليدية. وتعتقد ASRM ، شأنها شأن شريحة متزايدة من مؤسسة قانونية، أنه كلما إزداد ارتباط الوالدين بالطفل إزدادت قوة ادعاءهما بأنهما والداها. وعلى هذا فقد يبدو أن الأم البديلة في تأجيرات الارحام التقليدية تتمتع بأقوى حق أبوي تجاه الطفل لأنها الوحيدة التي تربطها صلتين به: الجينية والحملية. وعلى النقيض من ذلك، يبدو أن الأم المقصودة تتمتع بأقوى حق أبوي تجاه الطفل لأنها الوحيدة التي تربطها صلتان به: وراثية ومقصودة. ومع ذلك، فإن ASRM لا تزال غير متحمسة عموماً بشأن أي تطبيق سريري واسع النطاق للأمومة البديلة في هذا الوقت، وتؤكد على أن ممارسي الرعاية الصحية قد يرفضون أخلاقياً للمشاركة في ترتيبات تأجيرالأرحام[4].

يولد كل عام حوالي مليوني طفل في الولايات المتحدة. 20,000 إلى 30,000 منهم تقريباً يولدون بمساعدة الحيوانات المنوية المانحة، 716 أو نحو ذلك بمساعدة بويضات ممنوحة، و 7,456 بمساعدة الإخصاب

---

[1]Rosemarie Tang, P.378.
[2]Helman, C. (2001) Culture, Health and Illness, Cambridge: Cambridge University Press, 2001, P. 203.
[3]Rosemarie Tang, P.378.
[4]Ibid, P. 378.

الحيوي. ومع تحسن تقنيات تجميد البويضات وعمليات التلقيح الصناعي، فمن المتوقع أن يزداد العدد الإجمالي للولادات التي تتلقى المساعدة؛ ومع ذلك، فإن الرأي العام هو أنه من غير المرجح أن تصبح المساعدة على الإنجاب أكثر شعبية من الإنجاب دون مساعدة في المستقبل القريب أو حتى البعيد. ولأسباب مختلفة ، يفضل معظم السكان "الرومانسية" والحميمية للإنجاب "الطبيعي" على الإنجاب التكنولوجي.

بالإضافة إلى ذلك، هناك سبب آخر من الأسباب التي من المرجح أن تجعل ترتيبات تأجير الأرحام قليلة وبعيدة عن بعضها لبعض الوقت: ألا وهو التكاليف المالية. وهناك عدد قليل نسبياً من الناس لديهم 61,975 دولاراً اللازمة للمشاركة في أحدث ترتيبات تأجير الأرحام التقليدية، أو 66,975 دولاراً اللازمة للمشاركة في أحدث ترتيبات تأجير الأرحام الحملي (مركز الأبوة البديلة) ومن الواضح أن ترتيبات تأجير الأرحام ليست إلا لأشخاص ذو عزم شديد وأثراء[1].

لكن حتى لو لم تصبح الأمومة البديلة منتشرة على نطاق واسع ، فإن هذه الممارسة تتيح للمجتمع الفرصة لطرح أسئلة كثيرة وجدية على نفسه بشأن الأبوة والأمومة. ومن المفارقات هنا أنه على الرغم من وجود ترتيبات تأجير أرحام تسمح للطفل بأن يكون مرتبطاً وراثياً بأي من الأبوين أو (في حالة التخصيب في المختبر)، إلا أن مثل هذه الترتيبات كانت سبباً في التشكيك في الدور الذي ينبغي للجينات أن تؤديه في إسناد الحقوق والمسؤوليات الأبوية. وأدى التبني إلى أن يعتقد المجتمع أن الآباء الذين يقومون بتربية طفل لا يرتبط بهم وراثيا قد يكون لديهم الحق نفسه أو حتى حق أكبر في هذا الطفل من والديهم الجينيين غير المربيين لهم. لماذا إذن لا نتوقع من ترتيبات تأجير الأرحام .وخاصة ترتيبات تأجير الأرحام الحملي .أن تجعل المجتمع يفكر في أن ما يجعل من أحدهم والدا ليس الإسهام الوراثي في الطفل بقدر ما هو الصلة الحملية بالطفل؟ أو على نحو أكثر جذرية، لماذا لا نتوقع أن يصبح المجتمع في المستقبل متقبلًا لفكرة المنح التعاوني - ولنقل متبرعين بالبويضة والحيوانات المنوية ، وأم بديلة ، وواحد أو أكثر من الأشخاص الذين يرغبون في القيام بدور نشط في تربية الطفل. - العمل معاً في نوع جديد من الأسرة يتقاسمون فيه جميعاً كل النعم والأعباء الأبوية؟[2].

التأثيرات الأخلاقية لـ (أ. خ. ر) على الطفل :

لأي عملية إخصاب ثلاثة أطراف هي الأنثى والذكر ثم الطفل . والعلاقة التي تربط هؤلاء الثلاثة هي أسمى أنواع العلاقات، إذ تقوم على الحب والثقة . ولكن مع ظهور الـ (أ.خ .ر) عن طريق متطوع أو متطوعة انقلبت الموازين وتأثر الكثير بالقيم. ويخشى أن تؤدي هذه العملية إلى إلغاء بعض المفاهيم والقيم، كما سبق القول. وقد تحدثنا عن تأثير هذه العملية على الأسرة المؤلفة من زوج وزوجة، ولكننا لم نتحدث عن الطرف الثالث الذي يشكل حجر الزاوية في تكوين الأسرة، أي الطفل. فقد رأي كاتب مثل ميتشل Mitchell أن عملية كهذه يمكن رفضها إذا فكرنا فيها خلال المضار الذى يمكن أن تؤثر على الطفل. وذلك لسببين رئيسيين:

إن عملية الـ (أ. خ. ر) يكتنفها – غالباً – نوع من السرية: فالمتطوع مجهول والطفل لا يعرف بأمر نشأته، وغير ذلك من الأمور التي تحتاج إلى التكتم. ويمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى إشاعة نوع من عدم الثقة بين أفراد الأسرة، وبالتالي بين أفراد المجتمع ككل، لأن الأسرة ما هي إلا الوسيلة التي تثبت القيم الاجتماعية عن طريقها، ومن هذه القيم المهمة الصدق والثقة. فإذا اختفت الثقة وانعدم الصدق تعرضت حياتنا كلها للخطر، سواء أكانت في معاملاتنا اليومية أم حتى في ثقتنا بالمستقبل وبالآخرين والأخطر من هذا، كما يرى ميتشل Mitchell، أن عدم الثقة قد يتفشى في المجتمع، بحيث أن الأسر العادية، أيضا، ستعاني من ذلك. فقد يتساءل فيها

---

[1]Ibid, P. 379.
[2]Ibid, P. 379.

الأطفال عن أصولهم، وقد لا يصدقون أنهم ينتمون إلى والديهم مها حاول هؤلاء تأكيد ذلك. وبالطبع حين يلجأ الوالدان إلى التكتم فإن الأمر لن يقتصر على الطفل، وإنها سوف يمتد الى المحيطين بالعائلة من أقرباء وأصدقاء، لأنهم لو فعلوا ذلك سيعرف الطفل عاجلا أم آجلا من الآخرين، وهذا يعني انتشار عدم الثقة بين الأفراد. ولكن البعض يرى أن تأثير هذه العملية سيقل حين تنتشر ويتسع نطاقها وتصبح أمرا عاديا في المجتمع[1].

يرى ميتشل Mitchell أن حق الطفل في معرفة أصله البيولوجي حق طبيعي، وهي مسألة مرتبطة بمصلحة الطفل قبل كل شيء، فقد خطط الوالدان بمساعدة طبيب ومتطوع لتحقيق رغبتها» أو حاجتها - كما يقول بذلك هاريس وسنجر- دون التفكير بمصلحة الطفل، والآثار النفسية السيئة التي يمكن أن تحول بين الحياة العادية وبين الناس في تعاملهم بعضهم مع بعض، ورغم ذلك فنحن لا ندعي أنه يهدد المجتمع أو يضعف من ثقة الناس ومن مبدأ الصدق الذي يعتمد عليه المجتمع. ثم يرد هاريس على عبارة ميتشل القائلة: "إن الأطفال في الأسر العادية لن يستطيعوا أن يتأكدوا من أي جواب يعطي لهم"[2]. بقوله: "إن معرفتنا بوجود الكذب لا يعنى الشعور بخوف عام من أن أي عبارة أو قول يمكن أن يكون كذبا"[3].

إذا كانت مسألة كهذه تقلق (ميتشل) أو (إجليسيس)، فيمكن أن نبتعد عن التكتم والسرية، وينظر للموضوع كما ينظر إلى عملية التبنى. وإذا كان الوالدان "فى الوقت الحاضر يفضلان أن يبقى الأمر سراً، بسبب المشاكل القانونية المرتبطة بالموضوع، كعدم شرعية الطفل، أو الخوف بمطالبة الأم البديلة به فى المستقبل، فإن المسألة ستتغير حين تزداد ممارسة هذه العملية، وربما تختفى الحاجة إلى هذه السرية، كما حدث فى حالة التبنى" ثم إن طفلاً يولد بدافع التطوع والغيرية، كما يقول (سنجر) لابد أن يشعر، إذا عرف الأمر، إنه جاء إلى الحياة بدافع الحب أكثر من الطفل الذي يولد بالطريقة العادية[4].

تعقيب

تشكل الأمومة البديلة عديد من التحديات الشخصية، الأخلاقية، القانونية، الطبية، الاجتماعية. ومن المحتمل أن يكون تعقيد هذه الممارسة بمثابة ردع للإيجار لأي شخص لا يكون على علم تام بمخاطرهذه الأمور، بالإضافة من هو الملتزم بنوع الطفل الذي سينجم عنه. من المؤكد أن المجتمع يتعامل مع العواقب الكاملة المترتبة على حرية الإنجاب – لابد له أن يستخدم سلطاته في الإقناع الأخلاقي القانوني للقضاء على أي جانب استغلالي للأم البديلة. كما أن وجود طرف ثالث فى العملية الأنجابية يحولها من القبول إلى الرفض من الناحية الاجتماعية والاخلاقية ؛ لأن المجتمع يرى أن الأصل فى العملية الأنجابية هو الزوج والزوجة ومع وجود طرف آخر قد يفسد العملية بأكلمها.

كما أن هناك نقطة فى غاية الخطورة وهى مسألة أن ينشأ الطفل فى بيئة اجتماعية ذات الجنس الواحد قد تؤدى إلى اضطرابات داخلية لدى الطفل، بالإضافة إلى أنه ليس لدينا أي تكهنات عن رد فعل الطفل حين يعرف ما يتعلق بموضوع الأم البديلة.

---

[1] ناهدة البقصمى، ص192-193.

[2] المرجع نفسه، ص193.

[3] Harris, "The value of life", P. 146.

[4] نقلاً عن ناهدة البقصمى، ص193.

ISNN : 1112-8518 EISSN : 6200-2600

ويجب علينا أن نعمل على مشروع قانون يشتمل على الإجابات للتساؤلات قانونية واخلاقية ودينية التى تظهر فى تلاحق مباشرًا من تطور هذه العلميات وانتشرها. وكذلك يضمن عدم التعرض الجسد للاستغلال الوظائف التناسيلة.

فى العالم العربى لا توجد لمثل هذه العمليات قبول واقعى لدى الأشخاص وبالتالى لا توجد تشريعات تنص أو تتعامل مع تلك العلميات نظرًا لأن هذه العلمية مرفوض من أساسها اعتمادا على أن الأن الأم البديلة والرجل صاحب السائل المنوى لا توجد علاقة شرعية بينهما، كما أنها علمليات تتنافى مع مفهوم الأموية ، كمان يرى البعض أن تلك العلميات مصدر الفواحش لأنها قائمة على تأجير الرحم أو إعارته .ولكن لا نعلم هل سيظل هذا موقفنا الثابت أم أنه قد يتغير ونجد القوانين التى تحمى الأم البديلة وتدعم موقفها كما فى بعض الدول الأوروبية .